

تعليماتها؟» (تسفي بيرينيل، هآرتس، ١٩٨٢/١٠/٨). وعلى أي حال، أدركت الحكومة الإسرائيلية أن هذه الذريعة لا يمكن أن تبرر سياستها بعدم التدخل، أمام الرأي العام المحلي والدولي. فبدأت باتهام الأوزروا بالمسؤولية عن عدم إيجاد حل لمشكلة اللاجئين «فاسرائيل دمعت مخيماتهم حقاً، ولكن الأوزروا مسؤولة عن إعادة تأهيلهم» (عابوس ايلون، المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٠/١٢).

وأمام عجز الأوزروا عن الاهتمام بأوضاع سكان المخيمات، وجدت إسرائيل نفسها مضطرة إلى «تعيين» موقفاً، خشية من الضرر الاعلامي الكبير الذي قد يلحق بها، خصوصاً وأن هذه المشكلة لا يمكن إخفاؤها في ظل المعاناة الشديدة التي يعيشها هؤلاء. إضافة إلى ذلك فإن هيئات اسرائيلية مختلفة، تحركت من أجل الضغط على الحكومة لتبديل موقفها، ودفعها إلى الاهتمام بالمسألة. فمثلاً، قامت مجموعة استقصاء مكونة من خمسة نواب في الكنيست (هم دان تيخون، وديور زيفرمان، من ليكود، وجوزي برعام، ويناير تسيفن، ويزرقيئيل زكاي، من المراح) بجولة في المخيمات لمي تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، للاطلاع على أوضاع سكانها، وبحث مسألة تأهيلهم. وأصدر هؤلاء النواب بياناً فيما بعد، دعا فيه حكومة اسرائيل إلى التحرك وعدم الاعتماد على نشاط الأوزروا فقط في هذا الموضوع، لأنه قد يستغل من قبل وسائل الاعلام العالمية، لاثارة الرأي العام الدولي، ودفعه الى توجيه إصبع الاتهام نحو اسرائيل (يديعوت احرونوت، ١٩٨٢/١٠/٧). ولدى اجتماعهم إلى الوزير مريدور فيما بعد، اتبرى هذا إلى اتهام السلطات اللبنانية بأنها العامل المؤخر لأي عمل داخل المخيمات، ومعلنناً أنه اتفق مع الأوزروا منذ آب (أغسطس) الماضي، على الاستعداد لنصب الخيم للاجئين الذين ظفروا في المخيمات. غير أنه اتضح أن مسؤولي الأوزروا لم يحصلوا على ترخيص بذلك من الحكومة اللبنانية، إلا في مطلع تشرين الأول (أكتوبر). «فالحكومة اللبنانية لم تكن قد اتخذت قراراً. فيما إذا كانت تريد تاهيل اللاجئين على الأراضي ذاتها، أو نقلهم إلى أمكة أخرى. وبعد انتخاب أمين الجميل فقط، حصل مسؤولو

لمبعوث الأميركي أن رغبتنا تتمثل في إعادة إسكان اللاجئين من جديد، عن طريق فتح المخيمات [يقصد إزالتها]. وتأمين مساكن وخدمات إنسانية لهم» (المصدر نفسه). وأثار هذا الأمر اهتماماً لدى مكفرسون، حسب قوله، حيث اقترح تأليف لجنة مشتركة لاسرائيل ولبنان والأمم المتحدة والولايات المتحدة، للاهتمام بالقضية، ولكن بعد أن تتضح الأمور حول مصير بيروت الغربية، إلا أن حكومة لبنان، في حينه، رفضت الاقتراح بعد عرضه عليها (المصدر نفسه).

وحاول مريدور التوصل الى تفاهم مع اللبنانيين حول الموضوع، فاجتمع حسب قوله، بوزير الاسكان السابق سليم الجاهل، عارضاً عليه إزالة المخيمات، وإقامة مساكن للاجئين قرب التجمعات السكانية الواقعة بين البحر والحدود السورية، وهكذا يمكن تغيير وضعهم من لاجئين في هذا البلد إلى غير لاجئين. إلا أن الوزير اللبناني رفض العرض، كما رفض أية محاولة من جانب اسرائيل للتدخل في هذا الشأن. على اعتبار أنه «شأن لبناني داخلي»، كما تقول المصادر الإسرائيلية. وتضيف هذه أن الجاهل لم يهتم كثيراً بإخفاء موقفه المعادي للاجئين، بقوله أمام مريدور: «إن هؤلاء سيمضون بطاقات خضراء، ومن لديه عمل بينهم سيقبلي، ومن ليس لديه عمل، سنضعه في الشاحنات، ونبعده عن لبنان» (نيفاكثير، المصدر نفسه). وتضيف هذه المصادر أيضاً أن حديث الجاهل هذا بدأ متطابقاً مع ما كان يسمعه الجنود الاسرائيليون من ضباط الكتلأب، بأنه «من الضروري تنفيذ مجزة صغيرة ضد الفلسطينيين من أجل إرهابهم ودفعهم إلى الهرب» (المصدر نفسه).

ويبدو أن موقف الحكومة اللبنانية، كما جاء على لسان الجاهل، لم يضابق اسرائيل، وإنما جاء مطابقاً لسياستها إزاء المسألة، وهي سياسة عدم التدخل «لأن الأمر قد يفسر كتدخل في شؤون لبنان الداخلية». ولقد أثار هذا الموقف سخرية شديدة في وسائل الاعلام الاسرائيلية التي اعتبرت «أن حقيقة وجود اسرائيل في لبنان هي بمثابة تدخل في شؤونها، ومنذ متى كنا مطيعين لرغبات حكومة لبنان؟ وهل سنخرج من هناك بأمر منها، كما لا نهتم باللاجئين وفق